Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

2021/0032366/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Special Procedures Branch - Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and has the honor to refer to the latter's note dated February 23rd 2021, and its attachment the letter addressed by the Special Rapporteur on the human rights to safe drinking water and sanitation, concerning the invitation addressed to Governments to provide him with contributions for the preparation of his 2021 thematic reports for the 48th session of the HRC on "**Planning and vision**", and the 76th session of the UN General Assembly on "**Water commodification**", pursuant to resolution 42/5 of the Human Rights Council.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach, *herewith*, **the information** received by the Competent Authorities in the State of Qatar with regard to the above mentioned subject.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, May 3rd 2021

Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) - Geneva
Special Procedures Branch
United Nations Office at Geneva, CH1211 Geneva 10
Email : srwatsan@ohchr.org
Email : registry@ohchr.org

تفويض ال ل على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي

استبيان للدول

تقرير الى دورة ٤٨ لمجلس حقوق الانسان (2021) حول التخطيط والرؤية وتقرير الى دورة ال٧٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠٢١) حول تسليع المياه

استبيان المقرر الخاص المعني بحق الانسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

I. : كوفيد ١٩ وحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي

١. في سياق جائحة كوفيد – ١٩ وتدابير التعافي والاغاثة، ما هي التدابير والخطوات التي تم اتخاذها لضمان حصول جميع السكان على خدمات ومرافق الصرف الصحي الملائمة والكافية؟ خاصة:

١-١ : لم تؤثر جائحة كوفيد١٩ على مستوى خدمات المياه الصرف الصحي في دولة قطر حيث استمرت الدولة في توفر مياه الشرب بنسبة ١٠٠٪ لجميع السكان مواطنين ومقيمين ، وايضا في تقديم خدمات الصرف الصحي بنسبة ١٠٠٪ للمواطنين والمقيمين بالإضافة الى الاستمرار في مشاريع استكماليه للبنية التحتية بشكل ممنهج.

١-٢ : جميع خدمات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي تقوم عليها الدولة حيث تقوم مؤسسة كهرماء بالدور الرئيسي في ايصال المياه لكافة المشتركين كما تقوم هيئة الاشغال العامة (اشغال) بخدمات الصرف الصحي لجميع مراحل التجميع والمعالجة.

٢ : ما هي التدابير التشريعية او السياسية المؤقتة التي تم تنفيذها في سياق كوفيد ١٩ .....الخ

جواب: ان قانون انشاء المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء وبقرار اميري يضمن إيصال مياه شرب امنة لجميع السكان وأيضا فيما يتعلق بخدمات الصرف الصحي بإنشاء هيئة الاشغال العامة بقرار اميري يضمن إيصال هذه الخدمة لجميع السكان بدون تمييز .

١-٢ : في حال اعتماد هذه الفرضية الغير واردة فيوجد وتماشيا مع إجراءات الدولة والتدابير الاحترازية في ظل جائحة كورونا تم تنظيم فرق عمل اضمان استمرارية خدمات المياه والصرف الصحي بنسبة ١٠٠٪ في جميع انحاء الدولة علما انه لدى المؤسسة خطط طوارئ بديلة يتم اعتمادها من قبل لجنة الطواري العليا كما انه غير وارد تطبيق فرضية فصل خدمات المياه والصرف الصحي عن المشتركين.

٢-٢ : كما انه لا يتوقع حدوث خلل بتلك الخدمات في ظل الجائحة هذا غير متوقع الحدوث ولم يسبق ان حدث من قبل ولله الحمد ، حيث حرصت دولة قطر على أولوية دفع الرواتب لجميع العاملين والمتقاعدين في موعدها الشهري الامر الذي يترتب عليه ايفاء جميع المشتركين ما يترتب عليهم من اثمان مياه.

٣-٢ : ضمان استمرارية وانتظام دفع الاجور والرواتب للعاملين في القطاع العام والقطاع الخاص وإصدار بعض القرارات تضمن تأجيل فوترة المياه والصرف الصحي حتى اشعار اخر علما بان جائحة كورونا لم تكن سببا رئيسيا في تفشي ظاهرة البطالة والفقر في الدولة و الحرص على صحة ووقاية كافة العاملين واتباع خطة الدولة فيما يتعلق بوقايتهم أو عزل المخالطين أو علاج المصابين أو فيما يتعلق بإجراءات السفر والدخول والخروج للبلاد أثناء الجائحة ووفقا لكافة القوانين والإجراءات الصحية لمنظمة الصحة العالمية.

٣ ما هى نقاط الضعف التي تفاقمت بسبب كوفيد ١٩ والتي تؤثر سلبا على وصول الناس الى المياه والصرف الصحي .....الخ
جواب: لم يحدث هذا في دولة قطر وذلك لسبب استمرار والتزام محطات انتاج المياه بالتزويد المائي وانتظام توزيعها على المستهلكين بانتظام ودون انقطاع في جميع الاوقات وعلى مدار الساعة .. وايضا استمرار عمل شبكات الصرف الصحي وملحقاتها في محطات المعالجة دون انقطاع

٣-١ : هذا لا ينطبق على دولة قطر لان جميع المناطق الريفية تصلها خدمات المياه والصرف الصحي بانتظام

٣-٢ : هذا لا ينطبق على دولة قطر لان جميع المناطق الريفية تصلها خدمات المياه والصرف الصحي بانتظام..

٣-٣ : هذا لا ينطبق على دولة قطر لأنه لا توجد مخيمات لاجئين او محميات والمياه تصل الى سكن العمال بانتظام

٣-٤ : هذا لا ينطبق على دولة قطر لأنه لا توجد مجموعات او مخيمات لاجئين والمياه تصل الى سكن العمال بانتظام

السياسات العامة

٤ ما الخطوات الت تم اتخاذها لمعالجة نقاط الضعف التي اوجدها فيروس كوفيد ١٩ في السياسة العامة .....الخ
جواب: لم يحدث ان تكونت نقاط ضعف لا بل قامت الدولة على وضع خطط طوارئ لكافة مناحي الحياة وبخاصة المحافظة على صحة السكان واستمرار سلاسة الانتاج وبالتحديد امدادات المياه والصرف الصحي

٤-١ : حماية مصادر المياه واستمرار تقديم خدمات الصرف الصحي وملحقاتها بما يحافظ على بناء الحماية المجتمعية ومراجعة اليات الطوارئ والحلول المؤقتة

٤-٢: حماية مصادر المياه وصيانة حثيثة لشبكات المياه وشبكات الصرف الصحي وملحقاتهما وتشديد الرقابة على النوعية الصارمة واخذ عينات مياه باستمرار من المصادر والخطوط الناقلة وخزانات المياه ومن منازل المشتركين.. يضاف الى ذلك تحليل عينات مخارج محطات معالجة مياه الصرف الصحي باستمرار ومقارنتها بالمواصفات المحلية ومنظمة الصحة العالمية.WHO

تخصيص التمويل

٥- ماهي التدابير_والخطوات المحددة التي يتم اتخاذها لضمان بيئة امنه للمدافعين عن حقوق الانسان في المياه والصرف الصحي استجابة للاحتجاجات والدعوة لفصل المياه والحصول عليها وجودتها

٥-١: نفس النسب المالية المخصصة لخدمات المياه والصرف الصحي ولم تتأثر بسبب كوفيد ١٩ والخدمات والنظافة مستمرة بنفس الجودة

٥-٢: التمويل بالكامل من الدولة وبنفس النسب بالنسبة لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة

II . تغير المناخ وحقوق الانسان في المياه والصرف الصحي

تأثير الجفاف على التوافر والجودة .

١. خلال دورات الجفاف ، التي يميل تغير المناخ الى تكثيفها من حيث تواترها ومدتها ، ..... الخ

١-١: نعم توجد اطر قانونية ولوائح منظمة لضمان توفير وإيصال مياه شرب امنه لكافة السكان في الدولة لمختلف انواع الاستهلاك المنزلي والزراعي والصناعي وبجودة عالية وفقا لمطابقتها للمواصفات القطرية والعالمية.
١-٢: تعتمد دولة قطر على مياه التحلية بنسبة ٩٩٪ وهناك خطط واستراتيجيات تشغيلية للحفاظ على توزيعها بشكل عادل وممنهج على جميع سكان الدولة ولا توجد اية معاناة في هذا الجانب ولم تتأثر في أي من الخدمات.
١-٣: توجد في الدولة خطط طوارئ ممنهجة وعلى مستوى الحدث تحسبا لمواجهة أوضاع طارئة كما توجد نسب ضخ وإنتاج واستهلاك مختلفة لشهور الصيف والتي تمتد ٨ شهور في دولة قطر لذلك لا يوجد أي تأثر بتغييرات مناخية على خدمات المياه او الصرف الصحي حيث مدرج في خطط الدولة.

١-٤ :٩٩٪ من مياه دولة قطر يتم فحصها في محطات الإنتاج ومناطق التوزيع ومناطق التخزين طبقا لمواصفات منظمة الصحة العالمية

تأثير الجفاف على القدرة على تحمل التكاليف
٢- لا ينطبق ذلك على دولة قطر

تأثير الفيضانات على التوافر والجودة

٣- هذا البند لا ينطبق على دولة قطر حيث ان الدولة لم تعاني من فيضانات لاي سبب من الأسباب ولا توجد لديها انهار وتعتمد على محطات مياه التحلية كمصدر رئيسي لمياه الشرب.
٣-٣: قامت دولة قطر من خلال مؤسسة كهرماء بتأهيل آبار الحقول الصالحة للشرب بما يعزز الامن المائي بالدولة بمصدر طبيعي يمكن الاعتماد عليه في حالة الطوارئ والأزمات ونقوم حاليا بمشروع كبير لحقن عدد من الآبار لإعادة المياه الصالحة للشرب اليها.
تأثير التصحر على التوافر والجودة
لا ينطبق ذلك على دولة قطر

التأثير على الناس ونقاط ضعفهم ...

٥ - تقوم دولة قطر، ممثلة بوزارة البلدية والبيئة، بدور كبير في مجال التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية بشؤون البيئة والتغير المناخي، وتعد من أوائل الدول التي انضمت لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٦، وبرتوكول كيوتو في عام ٢٠٠٥، واتفاق باريس في عام ٢٠١٦، مع التصديق على الاتفاق في عام ٢٠١٧، فضلا عن استضافتها مؤتمر الأطراف الثامن عشر للتغير المناخي " COP18" عام

٢٠١٢، والذي يعتبر أحد محطات المفاوضات العالمية للتغير المناخي التي ساهمت في الوصول لاتفاق باريس. وتشارك بجميع مؤتمرات التغير المناخي بوفود دائمة.

٦ – تسعى دولة قطر دائما لاستخدام افضل التقنيات الصديقة للبيئة في مجال تحلية المياه لخفض الانبعاثات الكربونية كما لا يوجد في دولة قطر ما يسنى لاجئي المناخ او المهاجرين كما لا يوجد في دولة قطر بما يسمى بالعشوائيات.

III . استبيان التمويل / التسليع

حول خصخصة خدمات المياه والصرف الصحي

١-١: دولة قطر تضمن سد حاجة السكان من خدمات المياه والصرف الصحي

١-٢: لا يوجد قانون يقطع المياه عن اسر هشة ، والدولة معنية بوصول المياه للجميع ومن يسكن على ارض دولة قطر

١-٣: تتولى الدولة ضمان وصول المياه والصرف الصحي لكافة السكان وأوضاع الاسر الاخرى

١-٤: يتم من ضمن ميزانية الدولة في الاستثمار الاستراتيجي طويل الامد

١-٥: في دولة قطر وفي الجهات المعنية بإدارة الموارد المائية يكون المواطنين جزء من ادارة العمليات الرئيسية في ادارة وتشغيل انظمة مياه الشرب

١-٦: هناك أموال يتم توفيرها في الموازنات العامة في الدولة لتغطية هذه التكاليف .

١-٧: تتولى الدولة التمويل اللازم بمشاريع المياه وخدمات الصرف الصحي بشكل مستمر لخدمات البنية التحتية كما يساهم بنك قطر للتنمية في مشاريع التنمية الصديقة للبيئة مثل عمليات التدوير وغيرها وتتسم بالاستدامة والمسؤولية

١-٨: حيث الدولة متكفلة بالضمان الاجتماعي ومراعاة للأسر الفقيرة

١-٩: خدمات المياه والصرف الصحي تدار من قبل مؤسسات الدولة لضمان إيصال هذه الخدمات الحيوية الى جميع السكان.

على اليات السوق كاستجابة لندرة المياه

٢. هناك العديد من الخيارات القائمة على السوق لادارة ندرة المياه .....الخ

في حالة وجود أسواق المياه او بنوك المياه

٢-١: لا ينطبق على دولة قطر..

٢-٢: لا ينطبق على دولة قطر..

٢-٣: لا ينطبق على دولة قطر..

٢-٤: لا ينطبق على دولة قطر..

٢-٥: لا ينطبق على دولة قطر..

٢-٦: لا ينطبق على دولة قطر..

٢-٧: لا ينطبق على دولة قطر..

<u>على تسليع المياه من خلال زجاجات المياه</u>

٣- : يعتبر استخراج المياه للمشروبات صناعه مربحه بشكل متزايد .....الخ

٣-١: شركات المياه المعبأة تخضع لمراقبة وزارة الصحة باعتبارها مادة غذائية ، هناك متابعة حثيثة وتحاليل وفحوصات من وزارة الصحة ، للتأكيد على التزام هذه الشركات بالمواصفات القطرية والعالمية.
الرقابة عليها كسلعة من قبل وزارة التجارة والصناعة ومراقبة وزارة البلدية والبيئة.
ان التشريعات موجودة في مراقبة المياه المعبأة في العبوات البلاستيكية سواء التي تدخل دولة قطر او التي تخرج منها

٣-٢: بالاحتكام الى القضاء في دولة قطر والى قانون حماية المستهلك في الدولة .

<u>بخصوص التمويل</u>

٤: لم يتم التعامل بهذا البند حاليا في دولة قطر ، ولربما مستقبلا يمكن التعامل به وفقا لأسس محددة من قبل الجهات المعنية في هذا الامر في الدولة.

٤-١: لا ينطبق على دولة قطر..

٤-٢: لا ينطبق على دولة قطر..

٤-٣: لا ينطبق على دولة قطر..

٤-٤: لا ينطبق على دولة قطر..

٤-٥: لا ينطبق على دولة قطر..

٤-٦: لا ينطبق على دولة قطر..